ثم ر قوله سواء قدما اي الصفة والاستثناء قوله عليها اي على المتعاطفات
قوله او على من ذكر الا من يفسق منهم اشار بذلك للاستثناء وهذا
مثال لتاخيره ومثال تقديمه وقعت هذا على غير الفقير من اولادي
واولاد اولادي ومثله في الروض وقعت الا على من فسق من اولادي
واولاد اولادي ومعلوم ان الواقف لم يتلفظ بقوله على من ذكر
بل يقول وقعت هذا على اولادي الا من يفسق منهم واحفادي
واحفادي وهذا مثال للتوسط فافهم قوله فان تخلل المعاطفات بما
ذكر اي كطلام طويل قوله والا لان يفسق منهم قال م ر فمن كبر والذي يظهر
ان المراد بالفسق ارتكاب كبيرة او اصرار على صغيرة او صغائر ولم
تغلب طاعاته على معاصيه وبالعدالة انتفاؤ ذلك وان ردت شهادته
لخرم مروءته او تغفل او نحو هما هو قوله فهو للقاضي اي قاضي بلد الوقف
من حيث اجارته وحفظه ونحوهما وقاضي بلد الموقوف عليه من حيث
قسمة الغلة والقسمة ونحوهما كما في مال اليتيم وليس للحد القاضي بين
فعل ما ليس له قال قوله عد الثاني بالمثنة مطلقا قال قرع لو قرر الباشا
في وظيفة واحد او القاضي شخصا اخر فهل يقدم من ولاه الباشا
او القاضي نظر للعموم ولأنه هو سيخنا **فصل** قوله واستعمال الاول هو بيع الصدقة والهدية في تعريفها والثاني
هو مقابل الصدقة والهدية قال على الاول هو استعمالها فيما يعم
الكل ائه قوله فرس بكسر الفا والسين وسكون الراء قال ل هو بفتح
السين قوله اي ظلفها فسر الغرس به لما فته في الحديث للشاة
فان الذي للشاة هو الظلف لان الغرس لانه للابل خاصة فاطلاقه
على الظلف في الحديث مجاز قوله امر باب تخريجها عن ذلك اي عن
الاستحباب اما للحرمة او للوجوب او الكراهة ولا تباع لان وضعها
الذبح فجعله منها الهبة لا من باب العاريات والعمال اي لانها سوق
والرشوة حرام اذا كانت وسيلة لمحرم كاعانة باطل او ترك حق والا
فلا تحرم هو قوله على معصية اي ان تحققت ذلك او ظن والا فاي
مكروهة ولم يذكر مثال للواجبة منها ما لو نذرها وهي بالمعين
الاول اي لشمولها للصدقة والهدية قوله العارية فانها اباحة
قوله والضيافة

قوله والضيافة اي لان الملك انما يحصل بالانزدراد وبالوضع في الفم
لا بالاذن في التناول قوله والوقف اي فهو خارج بالتمليك لانها اباحة
على المعتمد لا تمليك وعلى انه تمليك فهو تمليك منفعة لا عين فهو
خارج على كل حال قوله وخرج بقي حياة الوصية ولم يذكره المولى قوله
لان حياتي اليهلك محتاجا قوله فصدقة ايضا علم من قوله ايضا انها كما
تتم بصدقة تتم بهبة وبه صرح في المنهج فقال كل من الصدقة والهدية
هبة ولا عكس قال وكلها مسنونة وافضلها الصدقة وتعرف بنا
على اطلاقها على ما يقابل الصدقة والهدية بانها تمليك شيء لا على
طلب الثواب ولا على النقل على وجه الاكرام قوله للشهاب قال البجيرمي
والانتهاب قبول الهبة قوله بالمعنى الثاني اي المقابل للصدقة والهدية
وهو التمليك لا لقصد الثواب ولا النقل للاكرام وانما كانت تلك هي
الاركان للهبة المقابلة لها لانها لا يشترط فيها ايجاب وقبول كما ياتي
قوله ثلاثة وهي في الحقيقة خمسة قال قوله وعرفه اهم بفروع فيه بانه حكم
من احكامها ال تعريفه وقد يجاب بانه لا يلزم ان يذكر مميزها في الجملة قوله
وكل ما جاز بيعه الخ افهم كلامه استثناء هبة الاختصاص بجلد الميتة هو
والخمر المحترمة وهو كذلك في الهبة يعني التمليك اما بمعنى نقل اليد فجائز
هم قوله جاز اي صح وان حرم قبله قوله وان نفع هبته لانه مجوز عليه بالنسبة
للهبة قوله فانها اي المنافع تباع بال اجارة قوله ليست بتمليك بنا على انها
يقتضي التملك نعم بين عارية الحمل واباحة المنافع لانه استدل بالعارية على
المعين على ان منافعها ليست مملوكة اي وشان العارية ان منافعها
لا يملكها المستعير وانما له ان ينتفع فقط وقضية هذا القول ان له
الرجوع فيها متى شاء لانه فرضنا انها عارية تقبل هبة بل هي اباحة المنافع
قوله وهو الظاهر هو المعتمد فلا استثناء قوله بجامع انها اي البيع
والهبة قوله تجوز هبتها ثم هل يجب القطع او ان بقاءها اليد والصلاح
الظاهر الثاني وتكون هبتها رجوعا في بقائها اليد قوله فلا تصح اي الهبة
من وليها قوله وغير المحلى الخ عبارته ثم ويقبل للصحيح وليه فان لم
يفعل فالولي والقيم دون الاب والجد فان كان الواهب الولي
قبل له الحاكم الا ان كان ابا او جدا فيتولى الطرفين وللعبد نفسه
فان كانا صغيرين فهل يقبل السيد فيه نظر ولا يبعد اذ كالولي وعلم